الأمم المتحدة

S/2005/463

مجلس الأمن

Distr.: General
18 July 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٥ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة إلى اتفاق أكرا الثالث بشأن كوت ديفوار الذي أبرم في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ في أكرا، وإلى بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/29) وإلى رسائلي السابقة التي أحلت بها إلى رئيس مجلس الأمن تقارير فريق الرصد الثلاثي الذي أنشئ بموجب اتفاق أكرا الثالث.

ومرفق طيه تقرير فريق الرصد الثلاثي الخامس عشر الذي يغطي الفترة من ١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي **عنان**

220705 220705 05-42729 (A)
0542729

المرفق

تنفيذ اتفاق أكرا الثلاثي

(الذي تم توسيع نطاقه ليشمل اتفاقات بريتوريا)

التقرير الخامس عشر لفريق الرصد الثلاثي

الذي يغطي الفترة من ١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥

أولا – مقدمة

١ – أعد هذا التقرير عملا باتفاق أكرا الثالث المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الذي أنشئ بموجبه فريق الرصد الثلاثي والذي يقتضي من الفريق أن يقدم بصفة منتظمة تقارير عن الحالة في كوت ديفوار وعن التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق أكرا الثالث، وهو الاتفاق الذي تم توسيع نطاقه ليشمل اتفاقات بريتوريا المبرمة مؤخرا. ويغطي هذا التقرير الخامس عشر التطورات الرئيسية التي شهدتها الفترة من ١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

ثانيا – عرض عام

٢ – في الفترة المشار إليها آنفا، وردت تقارير تفيد بوقوع أعمال عنف طائفي في الغرب، لا سيما في دويكويه وحولها. ووردت أيضا من أبنغورو في الشرق، تقارير أخرى تفيد بوقوع أعمال عنف طائفي ومع ذلك ظل الهدوء يسود أبيدجان وإن عمها الشعور بالانزعاج إزاء انعدام الأمن نتيجة ارتفاع معدل الجريمة في المدينة وحولها.

٣ – ورغم أن اتفاق بريتوريا المبرم في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ يؤكد لجميع الأطراف، على اختلاف انتماءاتها السياسية، شدة أهمية تنفيذ الاتفاق بنية خالصة لا سيما فيما يتعلق باعتماد القوانين المنبثقة من اتفاق لينا ماركوسي وبعملية نزع السلاح التي من شأنها أن تفضي إلى إعادة توحيد البلد وتهيئة الظروف لإجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أصاب الجمود عملية السلام من جراء تفجر جيوب العنف والمصادمات بين الطوائف واستمرار تشاحن الطبقة السياسية. وبخلاف ما قام به الرئيس اغبابغو من استعمال السلطات الاستثنائية المنصوص عليها في المادة ٤٨ ليأذن بترشيح الحسن وأتارا وتوقيع مراسيم تعيد للإذاعة والتلفزيونين الإيفواريين وضعهما السابق على تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، لم يسجل أي تقدم آخر في تنفيذ عناصر اتفاق بريتوريا المتصلة بالنواحي التشريعية. ففي أعقاب حوادث العنف الطائفي، أعلن أعضاء الجمعية الوطنية المنتمين إلى الجبهة الشعبية الإيفوارية إحجامهم عن دراسة أو اعتماد أي قوانين أخرى منبثقة من لينا ماركوسي إلى أن يمثل رئيس

الوزراء سيدو لايمان ديارا أمامهم ويقدم بيان عن أداء إدارته. أما أحزاب المعارضة الملتفة حول راية تحالف أتباع هوفوييه الذي يضم الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار وتجمع الجمهوريين وحركة قوى المستقبل والاتحاد الديمقراطي الوطني فقد ظلت تطعن في استعمال الرئيس للسلطات الاستثنائية المنصوص عليها في المادة ٢٨ آمرا معهد الإحصاء باستعراض السجلات الانتخابية وتحديثها حسبما أعلنه في الخطاب الذي ألقاه في ٢٦ نيسان/أبريل.

٤ - ومن ناحية أخرى لم يستأنف وزراء القوى الجديدة مهامهم الوزارية متذرعين بالهاجس الأمني الأمر الذي تتصدى لمعالجته حاليا القوات المحايدة. وقد جمدوا أيضا مشاركتهم في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج حيث أعلنت القوى الجديدة أنها لن تبدأ، في إطار تلك العملية، مرحلة نزع السلاح في ٢٧ حزيران/يونيه حسبما كان مقررا، ما لم تعتمد الإصلاحات السياسية والتشريعية التي طلبتها واشترطت أيضا القوى الجديدة كي تشارك في تلك المرحلة نزع سلاح الميليشيات الموالية للحكومة أولا. وقد شُكلت لجنة من القوات المحايدة وقوات الدفاع والأمن والقوات المسلحة التابعة للقوى الجديدة لتسوية الخلافات ومن المتوقع أن تعلن نتائج اجتماعاتها قريبا.

٥ - وعلى إثر حوادث دويكويه وأبنغورو، أمر الرئيس باغبو بتسيير دوريات عسكرية في المناطق المتضررة داخل المنطقة التي تسيطر عليها الحكومة وداخل مدينة أبيدجان لمكافحة ظاهرة ارتفاع المد الإجرامي وأذن بتكليف أحد كبار ضباط قوات الدفاع والأمن بالشؤون الأمنية. وفي الوقت نفسه اتخذ مجلس الأمن القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥) الذي يمدد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار لمدة تسعة أشهر أخرى.

٦ - وامتثالا لاتفاق بريتوريا، استعمل الرئيس باغبو السلطات الاستثنائية الممنوحة له بموجب المادة ٤٨ من الدستور ليتيح للسيد الحسن واتارا ترشيح نفسه في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وهو مطلب رئيسي للقوى الجديدة. وإذ لجأ الرئيس إلى استعمال السلطات الاستثنائية المنصوص عليها في المادة ٤٨ من الدستور لحين حل الأزمة فقد أعلن أن المعهد الوطني للإحصاء هو ''الوكالة الوحيدة'' المسؤولة عن تجميع القوائم الانتخابية لانتخابات عام ٢٠٠٥ وإصدار بطاقات الناخبين وأوعز إلى اللجنة الانتخابية المستقلة المسؤولة دستوريا عن تنظيم الانتخابات باتخاذ جميع التدابير اللازمة للسماح لجميع الأحزاب السياسية بالتحقق من صحة القوائم الانتخابية متى شاءت.

٧ - وتأتي المعارضة لاستعمال الرئيس السلطات المنصوص عليها في الدستور على نطاق واسع، من ائتلاف المعارضة الجديد الذي يضم الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار وتجمع الجمهوريين والاتحاد الديمقراطي الوطني وحركة قوى المستقبل وهو الائتلاف المعروف

بتحالف اتباع هوفوييه، الذي لا يني عن التشكيك في حياد أي مؤسسة يعرف عن رئيسها أن له علاقات سياسية وثيقة مع الرئيس. وتحتج المعارضة أيضا بأنه من المفروض، وفقا لرسالة الوسيط، ألا يلجأ إلى المادة ٤٨ إلا لمنح المرشحين لخوض انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ الأهلية القانونية فقط وأن سائر التدابير التي اتخذها الرئيس يقصد من ورائها ''تمكينه من التحكم في العملية الانتخابية والبقاء في السلطة''.

٨ - وقد توقف هذا الجدل السياسي بعد ١ حزيران/يونيه حينما أفيد عن اندلاع أعمال عنف طائفي في دويكويه في الغرب أسفرت عن مقتل زهاء مائة شخص. ووردت أيضا، تقارير أفادت بوقوع أعمال عنف طائفي في منطقة أبنوغورو في الشرق. وعلى الرغم من أنه قد جرت المطالبة بالتحقيق في الحوادث وأن أعضاء اللجنة الثلاثية زارو دويكويه في ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لُمست الآثار المباشرة للحوادث في الجمعية الوطنية حيث أعلن البرلمانيون المنتمون إلى الجبهة الشعبية الإيفوارية الموالية للحكومة أنهم سيكفوا عن المشاركة في أعمال البرلمان إلى أن تتلقى الجمعية بيانا عن أداء حكومة المصالحة الوطنية. وكان من نتيجة هذا الموقف إنه لم يتسن اعتماد القوانين الموضوعية التي يقضي اتفاق بريتوريا بتعديلها لتتماشى مع اتفاق لينا ماركوسي نصا وروحا.

ثالثا - تطورات عملية السلام

مهمة التيسير التي يضطلع بها إمبيكي

٩ - دعا الرئيس إمبيكي، بعد أن أصاب الجمود عملية السلام التي يضطلع بها، الأطراف الموقعة على اتفاق بريتوريا إلى عقد اجتماع آخر لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق. واجتمعت تلك الأطراف في بريتوريا يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وبعد مناقشات مكثفة، أصدرت الأطراف ''إعلانا بشأن تنفيذ اتفاق بريتوريا المتعلق بعملية السلام في كوت ديفوار''. وكان انطباع الرأي العام الإيفواري بوجه عام إيجابيا وإن نزع في بعض الدوائر إلى نوع من التفاؤل المشوب بالحذر وهو أمر مفهوم. واتفقت الآراء بوجه عام على أنه نظرا لقصر الفترة المتبقية على انتخابات تشرين الأول/أكتوبر ربما يكون ذلك الاجتماع هو الفرصة الأخيرة للنهوض بعملية السلام.

١٠ - وتجدر الإشارة إلى عناصر الإعلان التي أشاعت الأمل من فورها، وهي تتصل بالمسائل التالية:

- نزع سلاح الميليشيات وحلها؛
- عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛

- أمن أعضاء الحكومة المنتمين إلى الجبهة الوطنية ومرشحي الرئاسة؛
- اللجنة الانتخابية المستقلة؛
- إعادة طرح القوانين للمناقشة.

وفي ضوء سجل تنفيذ الموقعين للتعهدات التي قطعوها على أنفسهم في السابق تجدر ملاحظة فحوى الفقرة ١١ التي تنص على فرض جزاءات ضد ''... الأطراف التي تتقاعس عن تنفيذ اتفاق بريتوريا وتعطل عملية السلام'' والواقع أن المقصود من هذه العبارة الحازمة ليس بخاف على الموقعين والجهات السياسية الفاعلة والرأي العام. ومما بعث الأمل في إمكانية إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ على نحو ما ينص عليه الدستور، تحديد أطر زمنية لحل الميليشيات ولعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة طرح القوانين للمناقشة ومن بينها القانون المتعلق باللجنة الانتخابية المستقلة.

نزع سلاح الميليشيات وحلها

١١ - يسند اتفاق بريتوريا مسؤولية تجريد الميليشيات من السلاح وحلها في جميع أنحاء التراب الوطني إلى رئيس وزراء حكومة المصالحة الوطنية. وقد بدأ العمل في هذا المضمار على مستويات مختلفة. وأبدت حركة تحرير الغرب الكبير استعدادها للانخراط في عملية نزع السلاح شريطة أن توافق القوى الجديدة أيضا على التجرد من السلاح. وفي إطار الآلية الثلاثية التي أنشأها رئيس الوزراء تجتمع فرقة عمل مؤلفة من القوات المحايدة وقوات الدفاع والأمن لوضع مشروع خطة لتنفيذ هذه العملية. ومن المفروض أن يعطي إعلان بريتوريا الجديد زخما لتلك الأعمال التحضيرية بما يسمح بالانتقال إلى مرحلة البدء.

عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٢ - تعطلت عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي عنصر رئيسي ومحور من محاور النشاط في عملية السلام بسبب اعتراضات الجبهة الوطنية. وعلى الرغم من أن الفصيلين العسكريين، قوات الدفاع والأمن والقوات المسلحة التابعة للقوى الجديدة، وقعا اتفاقا في ياموسوكرو في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٥ يقضي ببدء مرحلة نزع السلاح في ٢٧ حزيران/يونيه فقد توقفت تلك العملية إثر إعلان المتمردين السابقين أنهم لن يبدأو نزع السلاح حسبما كان متوقعا.

'١' أمن أعضاء حكومة المصالحة الوطنية المنتمين إلى القوى الجديدة

تلقى أفراد الحراسة اللصيقة تدريبا في جنوب أفريقيا في أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠٠٥ وعادوا إلى كوت ديفوار في منتصف حزيران/يونيه وهم، الآن، جاهزون للنشر. الأمر الذي من شأنه أن يعجل بعودة جميع وزراء القوى الجديدة إلى ممارسة مهامهم. وتبعا لإعلان بريتوريا الجديد ستوضع ترتيبات توفير الحماية اللصيقة للمرشحين في انتخابات الرئاسة وأمين عام الجبهة الوطنية في صيغتها النهائية وتعتمد.

'٢' الأمن في المناطق الواقعة تحت سيطرة القوى الجديدة خلال عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

تتوقف هذه المسألة على تدريب زهاء ٦٠٠ من أفراد الأمن المساعدين المستجلبين من الجبهة الوطنية ويجري في ظل عملية الوساطة وتحت إشراف عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تنفيذ البرنامج الذي يشمل عملية التعرف على المتدربين وتحديد طريقة تدريبهم.

'٣' الاجتماع مع القوى الجديدة في بواكيه

في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ توجهت لجنة الرصد إلى بواكيه للاجتماع مع قادة القوى الجديدة بغرض تبادل الآراء بشأن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعدة مسائل أخرى تتصل بعملية السلام. وفي الاجتماع كرر قادة القوى الجديدة تحفظاتهم إزاء بدء العملية آنفة الذكر. وقد طالبتهم اللجنة بإبداء مزيد من التعاون بما يسمح بتحريك عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وعقب الاجتماع، توجه أعضاء اللجنة إلى موقع من مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في بواكيه لم يجر إصلاحه بعد. ثم زارت اللجنة موقعا آخر من هذا القبيل في المنطقة الخاضعة لسيطرة الحكومة ببوندوكور حيث شاهدوا حالة موقع جرى إصلاحه. وتبين لأعضاء اللجنة أن ثمة عقبات خطيرة ينبغي تذليلها كيما تتوافر لدى القوى الجديدة الإرادة السياسية لبدء عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

العملية الانتخابية

١٣ - واصلت الأحزاب السياسية الرسمية تعبئة القاعدة المؤيدة لها وأنصارها في الانتخابات القادمة وذلك بتنظيم اجتماعات حاشدة في أبيدجان وحولها وفي مناطق أخرى داخل الأرض التي تسيطر عليها الحكومة. وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة دعيت إلى المشاركة في أعمال اللجنة الانتخابية المستقلة والمجلس الدستوري، لا يزال من المتعين تقرير مدى مشاركة الأمم المتحدة في عمل هاتين المؤسستين. وقد عددت بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية في زهاء اثنتي عشرة توصية وردت في تقريرها، الشروط التي ينبغي استيفاؤها في غضون فترة زمنية محدودة كيما يتسنى إجراء الانتخابات. ومن المفروض أن يسهم إعلان بريتوريا الجديد الذي ينعكس فيه العديد من تلك الشروط - في إزالة بعض من تلك العقبات.

مراجعة نصوص تشريعية منتقاة في الجمعية الوطنية

١٤ - طرحت الجمعية الوطنية وأقرت نصين تشريعيين يتصلان بتكوين اللجنة الانتخابية المستقلة وبالتمويل العام للأحزاب السياسية وذلك قبل أن تصل الأمور إلى طريق مسدود نتيجة لحادث دويكويه والمقاطعة الفعلية لأعمال البرلمان من جانب أعضائه المنتمين إلى الجبهة الشعبية الإيفوارية ورفض القوى الجديدة بدء مرحلة نزع السلاح. ويعد هذان النصان التشريعيان هما والمرسومان المتصلان بإعادة هيكلة الإذاعة والتلفزيون الوطنيين النصوص التشريعية الوحيدة المعتمدة منذ توقيع اتفاق بريتوريا. ويرجع تأزم الموقف في مجلس الوزراء فيما يتعلق بالنصوص التشريعية الخمسة المتبقية التي كان من المتعين أن تراجعها الجمعية الوطنية إلى اختلاف وجهات النظر داخل المجلس بشأن طريقة مراجعة تلك القوانين. وقد أحيل هذا الأمر إلى الوسيط الذي يمكن أن يلمس صدى قراره في الفقرة ٨ من إعلان بريتوريا وفيما يلي نص الجزء المتصل بهذا الأمر:

> ”وفي هذا الصدد ينبغي للجمعية أن تعتمد، بحلول ١٥ تموز/يوليه كل التعديلات التي اقترح الوسيط إدخالها على القوانين السبعة وفي حالة عدم القيام بذلك يؤذن الوسيط للفصل في التدابير الاستثنائية، ومن بينها الأوامر والمراسيم، المتعين أن يتخذها الرئيس لكفالة تمرير التعديلات“.

حقوق الإنسان

١٥ - ما زالت حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار تبعث على القلق حيث تتوالى التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان سواء في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أو في مناطق القوى الجديدة. وفي ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ أصدرت عملية الأمم

المتحدة في كوت ديفوار تقريرها الثاني عن حالة حقوق الإنسان في ذلك البلد وهو التقرير الذي جرى فيه التشديد على ضرورة أن يطرأ تحسن عاجل في هذا المجال.

المساعدة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والتعمير

سلطت الحوادث المأساوية التي وقعت في دويكويه الضوء بشدة على المعوقات التي تنال من نطاق المساعدة الإنسانية اللازمة في مثل تلك الأوقات الحرجة التي تعتصر السكان فيها المعاناة ومحنة العيش في حالات الصراع. وقد أثنى جميع المراقبين والحكومة والشخصيات الرسمية والخاصة عظيم الثناء على الأفرقة القطرية لوكالات الأمم المتحدة من قبيل مفوضية شؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي فضلا عن منظمات إنسانية أخرى مثل لجنة الصليب الأحمر الدولية وأطباء بلا حدود ووكالة خدمات الإغاثة الكاثوليكية وذلك لسرعة استجابتها.

وكان لحجم التمويل اللازم لتلك الوكالات أثره في تجدد النقاش حول التبرعات المتعهد بتقديمها لبرنامج الأمم المتحدة السنوي لعمليات النداءات الموحدة.

رابعا – خاتمة

ما زالت الحالة في كوت ديفوار حرجة ومتفجرة و لم يبق على الانتخابات سوى أقل من أربعة أشهر. ويرجى بوجه عام أن يكون الاجتماع الآخر الذي دعا الوسيط إلى عقده بين العناصر السياسية الفاعلة الرئيسية في الأزمة الإيفوارية والإعلان المنبثق عنه في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وفرا الحافز اللازم للمضي قدما صوب حل سلمي ودائم للصراع.

وما زالت نوعية حياة السكان تبعث على القلق حيث يتوالى تدهور الاقتصاد والبنى التحتية والضرورات الأساسية مما يمكن أن تترتب عليه عواقب اجتماعية تنذر بتفجر الموقف. وفي هذه المرحلة الحرجة من عملية السلام يتعين على سماسرة السلام أكثر من أي وقت مضى ألا يكفوا عن حث العناصر السياسية الفاعلة في كوت ديفوار على أداء دورها تحقيقا لصالح أمتها المنكوبة وتنفيذا للتنازلات التي وافقت عليها إذا أريد لذلك البلد أن يفي بالموعد النهائي الدستوري لإجراء انتخابات الرئاسة البالغة الأهمية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥ والانتخابات التشريعية فيما بعد.

وفي هذا الصدد مُنح المجتمع الدولي صلاحية أكبر لفرض التنفيذ في غضون المهلة الزمنية المقررة بموجب إعلان بريتوريا الذي وافقت فيه جميع الأطراف الموقعة على فرض جزاءات ضد المخلين بالشروط.

(وقعه باسم الفريق) السفير راف **أويتشو**
الرئيس

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥